

التحول الرقمي للدبلوماسية الاقتصادية في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية للفترة 2020-2025

م.د. مها شكر محمود حسن
كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد

The Digital Transformation of Economic Diplomacy in the Middle East: An Analytical Study for the Period 2020-2025
Assistant Professor Maha Shukr Mahmoud Hassan
College of Political Science, University of Baghdad

المستخلص: يتناول البحث "التحول الرقمي للدبلوماسية الاقتصادية في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية للفترة 2020-2025" تأثير التقنيات الرقمية على العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة، إذ يبرز التحول الرقمي كأداة أساسية في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، وتحليل البيانات، لتحسين المفاوضات التجارية، جذب الاستثمارات، وتعزيز التعاون الدولي، يركز البحث على فهم تأثير التحول الرقمي في الفترة بين 2020-2025، من خلال دراسة الأدوات الرقمية المستخدمة ومدى فاعليتها في تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، كذلك يهدف إلى تحليل التحديات، مثل الفجوة الرقمية والأمن السيبراني، والفرص، مثل زيادة الشفافية والفعالية في العمليات الاقتصادية، ما يستعرض البحث تجارب دول مختارة في تبني التقنيات الرقمية لدعم دبلوماسيتها الاقتصادية، ويقدم توصيات لصناع القرار حول كيفية استغلال التحول الرقمي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز التعاون الدولي، لذا يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن والاستقرائي، مما يوفر رؤية شاملة حول تأثير هذه التحولات على الاقتصاد والدبلوماسية في الشرق الأوسط. **الكلمات المفتاحية:** التحول الرقمي - الدبلوماسية - الشرق الأوسط

Abstract : The research, "The Digital Transformation of Economic Diplomacy in the Middle East: An Analytical Study for the Period 2020–2025," examines the impact of digital technologies on economic relations between countries in the region, Digital transformation is emerging as a key tool in strengthening economic diplomacy, using technologies such as artificial intelligence, blockchain, and data analytics to improve trade negotiations, attract investment, and enhance international cooperation. The research focuses on understanding the impact of digital transformation in the period 2020–2025, by examining the digital tools used and their effectiveness in promoting economic cooperation between countries in the region, It aims to analyze challenges, such as the digital divide and cybersecurity, and opportunities, such as increasing transparency and efficiency in economic processes. The research reviews the experiences of selected countries in adopting digital technologies to support their economic diplomacy and provides recommendations for decision-makers on how to leverage digital transformation to achieve sustainable economic growth and enhance international cooperation, The research relies on a comparative and inductive analytical approach, providing a comprehensive view of the impact of these transformations on the economy and diplomacy in the Middle East. **Keywords:** Digital Transformation – Diplomacy – Middle East

المقدمة: شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات جذرية نتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة، وكان لهذه التطورات تأثير كبير على مختلف المجالات، بما في ذلك العلاقات

الاقتصادية والدبلوماسية الدولية، ومع تزايد أهمية الاقتصاد الرقمي، برز التحول الرقمي كأحد العوامل الأساسية في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد تغييرات ديناميكية في بنيتها الاقتصادية والسياسية. إذ يشير التحول الرقمي في الدبلوماسية الاقتصادية إلى استخدام التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، وتحليل البيانات الضخمة، في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول، وتسهيل المفاوضات التجارية، وجذب الاستثمارات، وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، كما يساهم في تحسين الشفافية، وتقليل العقبات البيروقراطية، وزيادة كفاءة العمليات التجارية والمالية بين الدول.

وفي الشرق الأوسط، أصبح التحول الرقمي جزءاً أساسياً من استراتيجيات الدول لتعزيز نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي، حيث تسعى الحكومات إلى الاستفادة من التكنولوجيا لتوسيع أسواقها، وتسهيل التجارة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الشركاء الدوليين، ومن هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة مدى تأثير التحول الرقمي على الدبلوماسية الاقتصادية في المنطقة، وتحليل التغيرات التي طرأت على سياسات الدول واستراتيجياتها الاقتصادية في ظل هذه التحولات.

• **أهمية البحث:** تبرز أهمية هذا البحث في أنه يلقي الضوء على أحد المواضيع الحديثة التي تكتسب أهمية متزايدة في العلاقات الدولية والاقتصادية، لا سيما في ظل تسارع التحول الرقمي بعد جائحة كورونا (COVID-19)، حيث أصبحت التكنولوجيا أداة رئيسية في تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول، كما يساعد هذا البحث في تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية الاستفادة المثلى من التحول الرقمي في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية.

• **هدف البحث:** ويهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل شامل لدور التحول الرقمي في الدبلوماسية الاقتصادية في الشرق الأوسط، وتبسيط الضوء على الفرص والتحديات المرتبطة بهذا التحول خلال الفترة 2020-2025. ومن خلال استكشاف آليات

التحول الرقمي وأثرها على العلاقات الاقتصادية الدولية، و يسعى البحث إلى تقديم رؤية واضحة حول كيفية استغلال التقنيات الحديثة لتعزيز النمو الاقتصادي والتعاون الدبلوماسي في المنطقة.

- **إشكالية البحث:** تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل الرئيس التالي : ما فهم تأثير التحول الرقمي على الدبلوماسية الاقتصادية في الشرق الأوسط خلال الفترة 2020-2025، وتحليل الأدوات الرقمية المستخدمة، ومدى فاعليتها في تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة والعالم؟ كما يسعى البحث إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي أبرز أدوات التحول الرقمي المستخدمة في الدبلوماسية الاقتصادية في الشرق الأوسط؟

- كيف أسهم التحول الرقمي في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط؟

- ما هي التحديات التي تواجه تطبيق التحول الرقمي في الدبلوماسية الاقتصادية؟

- ما هي الدروس المستفادة من تجارب الدول التي تبنت التحول الرقمي في سياساتها الاقتصادية والدبلوماسية؟

- **فرضية البحث:** ينطلق هذا البحث من الفرضية التي تسعى إلى تفسير العلاقة بين التحول الرقمي والدبلوماسية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2020-2025، وتتمثل الفرضية في أن التحول الرقمي يُسهم بشكل إيجابي في تعزيز فعالية الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تحسين أدوات التفاوض وجذب الاستثمارات وتوسيع التعاون الدولي.

- **منهجية البحث:** ويعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة وتحليل البيانات الاقتصادية والسياسات الرقمية للدول في الشرق الأوسط، ومقارنتها بالتجارب

العالمية الرائدة في هذا المجال، كما سيتم استخدام المنهج الاستقرائي لاستقراء التطورات المستقبلية المحتملة وتأثيرها على الدبلوماسية الاقتصادية في المنطقة.

- **هيكلية البحث:** قسم البحث الى ثلاثة مباحث, فضلا عن المقدمة والخاتمة, يتضمن المبحث الأول الإطار النظري والتحول الرقمي في الدبلوماسية الاقتصادية, والمبحث الثاني التحول الرقمي للدبلوماسية الاقتصادية في الشرق الاوسط :الواقع والتحديات, أما المبحث الثالث : تأثير التحول الرقمي والتوصيات .

المبحث الأول: الإطار النظري والتحول الرقمي في الدبلوماسية الاقتصادية

يشهد العالم في الوقت الحالي تحولات جذرية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية قوة دافعة لتحسين الأداء الحكومي والدبلوماسي على مستوى الدول، من أبرز هذه التحولات هو "التحول الرقمي"، الذي يمتد تأثيره ليشمل جميع مجالات الحياة، ومن بينها الدبلوماسية الاقتصادية التي تعد أحد الأبعاد الحيوية في العلاقات الدولية الحديثة. يتناول هذا البحث الإطار النظري المرتبط بالدبلوماسية الاقتصادية، ثم تحليل دور التحول الرقمي في تعزيز هذه الدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، يتمحور هذا المبحث حول اربعة مطالب رئيسية: أولاً، مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية والتحول الرقمي، ثانياً نظريات العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الرقمي، وثالثاً استعراض الأدبيات السابقة حول التحول الرقمي في الدبلوماسية الاقتصادية، ورابعاً تحليل الادوات الرقمية المستخدمة في الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الاول : مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية والتحول الرقمي.

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا والاقتصاد، أصبح التحول الرقمي أحد الركائز الأساسية في صياغة السياسات الاقتصادية وتعزيز العلاقات الدولية، ومن هذا المنطلق، برز مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية كأداة استراتيجية تهدف إلى توظيف الوسائل

الدبلوماسية لتعزيز المصالح الاقتصادية للدول، مما يجعل التحول الرقمي عاملاً حاسماً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية، فالإقتصاد الرقمي لم يعد مجرد توجه مستقبلي، بل أصبح واقعاً يفرض نفسه على مختلف القطاعات، ويتطلب استراتيجيات فعالة لضمان استغلال إمكانياته بأفضل الطرق الممكنة.

1. الدبلوماسية الاقتصادية: الدبلوماسية الاقتصادية هي أداة محورية في صياغة

السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا تقتصر على تنظيم العلاقات الدولية، بل تتعدى ذلك لتصبح وسيلة لتحقيق المصالح الاقتصادية للدول، في ظل تعاظم أهمية الإقتصاد، كون العلاقات الدولية معتمدة على تبادل المنافع وإعادة تشكيل أسس التعاون لتحقيق التنمية المستدامة، مع تحولات الإقتصاد العالمي، وكذلك تزايد تأثير الشركات الكبرى والمؤسسات المالية في التوجهات الإستراتيجية للدول، مما جعل الإقتصاد دافعاً رئيسياً في تحديد السياسة الخارجية¹.

تتداخل الدبلوماسية الاقتصادية مع مفاهيم مثل الدبلوماسية التجارية والاستثمارية، حيث تستخدم الأدوات الاقتصادية لتعزيز النفوذ السياسي وتوسيع الأسواق²، وتشمل الأنشطة التي تتم تحت مظلة الدبلوماسية الاقتصادية تعزيز التجارة الخارجية، جذب الاستثمارات، وتطوير الأسواق، كما تتضمن أساليبها لتشمل التفاوض على الاتفاقيات التجارية والمالية، مما يعزز التعاون بين الدول لتحقيق استقرار اقتصادي وسياسي في الساحة العالمية³.

2. التحول الرقمي: التحول الرقمي يعد عاملاً رئيسياً في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث

يؤثر بشكل متبادل مع مختلف القطاعات الاقتصادية، تسعى الدول العربية إلى تعزيز مؤشرات نموها الاقتصادي من خلال استراتيجيات تستند إلى التحول الرقمي

¹ سهى شويحنة، الدبلوماسية الاقتصادية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة حلب، سورية، 2013، ص 30.

² الطاهر القور، مقدمات حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، 2017، ص 15: منشور على الرابط الإلكتروني <https://share.google/S4XyG9ugof2aS2q8i>

³ سعيد محمد أبو عباء، الدبلوماسية: تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، دار الشيماء للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 21.

كركيزة أساسية، ويعني الاقتصاد الرقمي استخدام التقنيات الحديثة مثل البنية التحتية الرقمية، البرمجيات، والأجهزة الذكية لتسهيل المعاملات الاقتصادية عبر الإنترنت، شهدت العقود الماضية ثورة في تكنولوجيا المعلومات، مما ساعد في تعزيز الكفاءة وزيادة الإنتاجية عبر تنفيذ المعاملات لحظيًا ومن أي مكان¹.

تلعب التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، وإنترنت الأشياء دورًا كبيرًا في تحول العديد من القطاعات الاقتصادية إلى نماذج رقمية أكثر كفاءة، كما أن الحكومات تلعب دورًا حيويًا في دعم التحول الرقمي عبر وضع السياسات والتشريعات التي تعزز الابتكار الرقمي وتدعم الشركات التكنولوجية، ونتيجة لذلك، يصبح التحول الرقمي ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل².

المطلب الثاني: نظريات العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الرقمي.

شهدت العلاقات الدولية تحولات كبيرة بسبب الاقتصاد الرقمي، الذي فرض ضرورة إعادة النظر في النظريات التقليدية للعلاقات الدولية، كانت هذه النظريات تركز على المصالح الاقتصادية، القوى السياسية، وتوزيع الموارد بين الدول، لكن مع ظهور الاقتصاد الرقمي، تم إدخال عنصر التكنولوجيا الحديثة كعامل مؤثر في هذه الديناميكيات.

- النظرية الواقعية، التي تركز على الحفاظ على القوة والمصالح الوطنية للدول، تتماشى مع الديناميكيات الجديدة في الاقتصاد الرقمي، الدول الكبرى تتنافس على السيطرة على البيانات، التي أصبحت قوة اقتصادية وسياسية، وهو ما يعكس الصراع على

¹ سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مجلة الباحث، عدد 1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص 88.

² طاب الجمعي، وسيم حموتن، على دوار إبراهيم، دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 2، 2022، مصر.

الهيمنة الرقمية، هذا الوضع يتطلب استراتيجيات للتعاون الدولي، حيث لم تعد الدول قادرة على حماية مصالحها الرقمية وحدها¹.

- النظرية الليبرالية، التي تشدد على التعاون بين الدول وتعزيز المؤسسات الدولية، تبقى مهمة في سياق الاقتصاد الرقمي، التعاون الدولي أصبح ضرورة لتنظيم الفضاء الرقمي وحوكمة الإنترنت، ومن أمثلته التعاون في حماية البيانات الشخصية عبر قوانين مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، تساهم المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي في وضع قواعد تعزز من التعاون بين الدول للتعامل مع التحديات الرقمية العابرة للحدود².

من جهة أخرى، تتناول النظرية البنائية دور الهويات الاجتماعية والثقافية في العلاقات الدولية، في عالم الاقتصاد الرقمي، تؤثر التكنولوجيا الرقمية على الهوية الوطنية والثقافية للدول، حيث تساهم منصات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام، كما تؤثر الاتجاهات الرقمية في مواقف الدول تجاه قضايا مثل الخصوصية وحقوق الإنسان، مما ينعكس على سلوكياتها في العلاقات الدولية³، أخيراً، تقدم الماركسية تفسيراً مختلفاً، حيث ترى أن هيمنة القوى الرأسمالية تساهم في استغلال الدول الأقل تقدماً، الشركات الكبرى مثل جوجل وأمازون تهيمن على البيانات والمعلومات، مما يعكس هيمنة اقتصادية جديدة تساهم في تفاقم التبعية الرقمية، حيث تصبح بعض الدول عرضة للاستغلال بسبب اعتمادها على التكنولوجيا المتقدمة التي تهيمن عليها هذه الشركات الكبرى⁴.

¹ لوي يحيى الإرياني، الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 11، 2014، ص 10.

² كيث لومسدن، علم الاقتصاد، ترجمة خالد حبيب، التعليم العربي الدولي للنشر، لبنان، 2003، ص 326.

³ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية، الإسكندرية، 2010، ص 78.

⁴ سالي موفق، التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، بغداد، 2017، ص 22.

وبذلك أثبت الاقتصاد الرقمي ضرورة تحديث نظريات العلاقات الدولية لتشمل تأثير التقنيات الحديثة، كما أن التفاعل بين التكنولوجيا والسياسة يتطلب استراتيجيات جديدة توازن بين التعاون الدولي والحفاظ على السيادة الرقمية.

المطلب الثالث : استعراض الأدبيات السابقة حول التحول الرقمي والدبلوماسية الاقتصادية.

تتمحور الأدبيات السابقة حول العلاقة بين التحول الرقمي والدبلوماسية الاقتصادية من خلال استعراض كيفية تأثير التحولات الرقمية على ممارسات الدبلوماسية الاقتصادية وأدواتها المختلفة، تهدف هذه الأدبيات إلى تحليل دور التكنولوجيا في دعم وتنفيذ الاستراتيجيات الاقتصادية للدول في الساحة الدولية، فضلاً عن تأثيرها على العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول والمنظمات الدولية وستكون امام ثلاث دراسات هي :

1 - حسين عليوي المفرجي وسارة سجاد الفتلاوي (2021): في بحثهما "الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في إدارة الأزمة"، قام المفرجي والفتلاوي بالتركيز على مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وأدواتها المتنوعة في سياق إدارة الأزمات، وقد أبرز البحث أن الدبلوماسية الاقتصادية تتسم بمجموعة من الوسائل مثل المساعدات الخارجية والضغط الاقتصادي عبر العقوبات، كما تم التطرق إلى استخدام أساليب مثل التجارة والتنازلات لتحقيق الأهداف الاقتصادية، ويركز البحث على دور الإنترنت والتكنولوجيا في تعزيز هذه الأدوات، مثل استخدام منصات الإنترنت للتواصل مع الشركات العالمية أو فرض التعريفات الجمركية في إطار الرقمنة، ويؤكد البحث على أن الدبلوماسية الاقتصادية تمثل جزءاً من الدبلوماسية العامة التي تهدف إلى تعزيز مصالح الدول من خلال الوسائل الاقتصادية، مما يفتح المجال لدور أكبر للتكنولوجيا في هذه العمليات¹.

¹ حسين عليوي المفرجي، وسارة سجاد الفتلاوي، "الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في إدارة الأزمة"، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة، العدد 62، (أيلول 2021)، ص 193-210.

2 - نادية الهواس (2018): في دراسة "الدبلوماسية الاقتصادية: أية استراتيجيات؟"، تناولت الهواس مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية كأداة استراتيجية تنمو بسرعة ضمن السياسة الخارجية الحديثة، وقد تم إبراز دور التحول الرقمي في تطور هذه الاستراتيجيات، مثل نموذج الدبلوماسية الاقتصادية الفرنسية والصيني، حيث تم تبني أساليب جديدة تتضمن التحول الرقمي لفتح أسواق جديدة وزيادة النفوذ الاقتصادي، وتطرق الهواس إلى تأثير التحول الرقمي على قدرة الدول في تطبيق هذه الاستراتيجيات في إطار التحديات الحديثة، مشيرة إلى أهمية إنشاء معاهد متخصصة لتحليل التطورات الرقمية في الدبلوماسية الاقتصادية، كما ركزت على دور تكنولوجيا المعلومات في تحليل المعطيات الاقتصادية لضمان تحقيق الأهداف في ظل التغيرات العالمية¹.

3 - ماجدة علي صالح (2023): درست صالح في مقالها "الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المتشابهة" مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وأبرزت أدواتها وعلاقتها بالقوة الدبلوماسية، شددت الدراسة على أن ظهور الدبلوماسية الاقتصادية كأداة أساسية في السياسة الخارجية كان بعد الحرب العالمية الثانية، مع استخدام الدول لمؤسسات دولية للتحكم في الاقتصاد العالمي، تم تسليط الضوء على استخدام الوسائل الرقمية في تفعيل هذه الأدوات، حيث يمكن للمنصات الرقمية تسهيل التفاوض حول الاتفاقيات التجارية، وتطبيق المساعدات الخارجية، وفتح الأسواق الرقمية الجديدة، وعلاوة على ذلك، أشار البحث إلى أهمية الأدوات الرقمية في تعزيز نفوذ الدول عبر الإنترنت والشبكات الإلكترونية، مما يعزز القوة الاقتصادية للدول ويتيح لها التكيف مع المتغيرات الرقمية²، في مجمل الأدبيات، يمكن ملاحظة أن التحول الرقمي أصبح جزءاً أساسياً في تطوير الاستراتيجيات الدبلوماسية الاقتصادية، تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في تحديد السياسات الاقتصادية، وفتح فرص جديدة للتعاون الدولي من

¹ نادية الهواس، "الدبلوماسية الاقتصادية: أية استراتيجيات؟"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، أحمد بوعشيق (ناشر)، العدد 141، 2018، المغرب، ص 85-92.

² ماجدة علي صالح، "الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المتشابهة"، مجلة الأمن القومي والإستراتيجية، الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والإستراتيجية، مجلد 1، العدد 1، (يناير 2023)، ص 120-122.

خلال منصات التجارة الإلكترونية، فضلاً عن استخدام البيانات الضخمة لتعزيز اتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي، يعكس هذا التحول الرقمي تأثيراً عميقاً على الدبلوماسية الاقتصادية في العصر الحديث، حيث تسهم التقنيات الرقمية في تقديم أدوات جديدة لتنفيذ الأهداف الاقتصادية والسياسية للدول.

المطلب الرابع : تحليل الادوات الرقمية المستخدمة في الدبلوماسية الاقتصادية.

تحليل الأدوات الرقمية المستخدمة في الدبلوماسية الاقتصادية يتطلب فهماً لكيفية تأثير التقنيات الحديثة على تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية وتحقيق أهداف الدول والمنظمات الاقتصادية، هذه الأدوات الرقمية تساهم في تحقيق تفاعل سريع، فعال، ومرن بين الدول والمؤسسات الاقتصادية، مما يعزز القدرة على التأثير في السياسة الاقتصادية العالمية، في هذا السياق، سنقوم بتحليل الأدوات الرقمية الرئيسية التي تُستخدم في الدبلوماسية الاقتصادية على النحو التالي:

1. التجارة الإلكترونية: التجارة الإلكترونية تعتبر من الأدوات الرقمية التي غيرت جذرياً الطريقة التي تتم بها التبادلات التجارية عبر الحدود، من خلال المنصات الرقمية، يمكن للشركات في جميع أنحاء العالم الوصول إلى أسواق جديدة وعرض منتجاتها مباشرة للمستهلكين الدوليين، هذا النوع من التجارة يعزز القدرة على عبور السلع والخدمات الحدود دون الحاجة إلى وجود مادي في الأسواق المحلية، في الدبلوماسية الاقتصادية، تساهم التجارة الإلكترونية في فتح فرص جديدة للتجارة والاستثمار، وتساعد الدول المتبنية للتكنولوجيا المتقدمة على تعزيز حركة التجارة الدولية، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي مرن وسريع¹.

2. منصات التواصل الاجتماعي: منصات مثل "تويتر"، "فيسبوك"، و"لينكدإن" أصبحت أدوات قوية في الدبلوماسية الاقتصادية، تتيح هذه المنصات للدول نشر معلومات اقتصادية وفرص

¹ Peya Mashelenga, The Economic Diplomacy of Small States: The Case of Namibia, University of South Africa, South Africa, 2015, p. 2.

تجارية مباشرة للمستثمرين والجمهور العالمي، من خلال هذه الأدوات، تتمكن الحكومات من تعزيز صورتها الاقتصادية وجذب الاستثمارات، وتسهيل التفاعل بين الحكومات والشركات العالمية، مما يعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص ويسهم في النمو الاقتصادي الدولي.

3. البيانات الضخمة والتحليلات الرقمية: البيانات الضخمة توفر معلومات هائلة يمكن تحليلها لاستخلاص رؤى استراتيجية حول سلوك الأسواق والاتجاهات الاقتصادية العالمية، التحليل الرقمي يساعد الدول في اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة، مما يسهم في تحديد الأسواق الواعدة وتحقيق كفاءة أعلى في استراتيجيات الاستثمار والتجارة، هذا النوع من التحليل يعزز قدرة الدول على التأثير في الاقتصاد العالمي¹.

4. التقنيات المالية الرقمية (البلوكشين والعملات الرقمية): تقنيات البلوكشين والعملات الرقمية تساهم في تسريع المعاملات المالية عبر الحدود، مع ضمان الأمان والشفافية، تعزز هذه التقنيات الثقة بين الدول والشركات، وتوفر وسيلة سريعة وآمنة للتحويلات المالية، مما يقلل التكاليف ويعزز التجارة الدولية².

5. منصات المؤتمرات الرقمية: منصات مثل "زووم" و"مايكروسوفت تيمز" توفر وسيلة فعالة لعقد الاجتماعات الاقتصادية بين الدول والشركات دون الحاجة للسفر، هذا يساهم في تسهيل تبادل المعلومات والأفكار حول السياسات الاقتصادية ويساعد في تعزيز التعاون الدولي³.

6. الذكاء الاصطناعي (AI): الذكاء الاصطناعي يُستخدم لتحليل البيانات الاقتصادية وتحديد الفرص الاستثمارية المستقبلية، يساهم في تحسين استراتيجيات التفاوض التجاري ويمكن الدول

¹ Steven Bran, Economic Diplomacy: Tools and Effects, Yam Press, U.S.A, 2017, p. 52.

² أمال خالي، دروس التجربة الأندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، الجزائر، 2018، ص 22.

³ بيتر رودولف، العقوبات الاقتصادية في السياسة الدولية، ترجمة عدنان عباس، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، 2007، ص 27.

من اتخاذ قرارات اقتصادية دقيقة استنادًا إلى تحليلات متقدمة للبيانات، مما يعزز القدرة على التفاعل مع الاتجاهات الاقتصادية العالمية¹.

7. **التسويق الرقمي:** التسويق الرقمي يساعد الدول في تعزيز صورتها الاقتصادية عالميًا من خلال حملات ترويجية مبتكرة، يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة الدولية عبر الإنترنت².

8. **المساعدات الرقمية والتعاون عن بُعد:** المساعدات الرقمية تساعد في توفير التدريب والتعليم في المجالات الاقتصادية، خاصة في الدول النامية، كما تساهم في تسهيل التعاون بين الدول عن بُعد، مما يعزز الروابط الاقتصادية ويخفف أثر الأزمات الاقتصادية من خلال التعاون المستدام³.

المبحث الثاني: التحول الرقمي للدبلوماسية الاقتصادية في الشرق الأوسط: الواقع والتحديات

من خلال هذا المبحث ، سنستعرض واقع التحول الرقمي في الدبلوماسية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط بين عامي 2020 و2025، وسنقوم بتحليل تجارب بعض الدول المختارة في تبني هذه الأدوات الرقمية، كما سنتناول التحديات التي تواجه هذا التحول، بالإضافة إلى الفرص التي تتيحها هذه التقنيات في تعزيز الشفافية والفعالية في السياسات الاقتصادية، كما سيكون لنا وقفة مع تأثير جائحة كورونا في تسريع التحول الرقمي في المنطقة، وتأثير ذلك على مسار الدبلوماسية الاقتصادية المستقبلية.

¹ Yonder Emens, Effectiveness of Economic Blocs, Symon Press, U.S.A, 2016, p. 83.

² جبرمي جبر لك، الدبلوماسية الاقتصادية الصينية: الحزام والطريق في الخليج العربي... التحولات الإستراتيجية وسط التنافس الإقليمي السعودي الإيراني، ترجمة مريم المهنا، سلسلة دراسات مترجمة، الكويت، 2021، ص 37.

³ Olubu Kola Sadesina, Foreign PDIC in an Era of Digital Diplomacy, African Journal for the Psychological Study of Social Issues, Vol. 19, No. 3, 2016, P180-185.

المطلب الاول : تحليل واقع التحول الرقمي في الدبلوماسية الاقتصادية في المنطقة (2020- 2025).

منذ عام 2020، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحولات كبيرة في مجال التحول الرقمي، سواء في المجالات الاقتصادية أو السياسية والدبلوماسية، هذه التحولات تتزامن مع التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، ومنذ بداية الجائحة، بدأ العديد من الدول في تبني تقنيات مثل الاجتماعات الافتراضية عبر الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، والمدفوعات الرقمية، والبلوك تشين، والذكاء الاصطناعي، من أجل ضمان استمرارية علاقاتها التجارية والاقتصادية مع العالم الخارجي، من جهة أخرى، تزايدت أهمية منصات المؤتمرات الرقمية التي أتاحها التحول الرقمي في إجراء المفاوضات التجارية، والتعاون بين الدول في إطار الدبلوماسية الاقتصادية¹.

فيما يتعلق بالدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، كانت الإمارات والسعودية وقطر من بين الدول الرائدة التي سعت إلى استخدام هذه التقنيات الرقمية بشكل مبتكر، على سبيل المثال، الإمارات استثمرت بشكل كبير في تطوير البنية التحتية الرقمية لتعزيز القدرة على جذب الاستثمارات من خلال منصات رقمية تُسهل التجارة الإلكترونية والمعاملات الحكومية الرقمية، ومن جانبه، سعت السعودية ضمن رؤيتها المستقبلية "رؤية 2030" إلى تحسين بيئة الأعمال من خلال إنشاء منصات رقمية لتحسين الإجراءات الحكومية وتنظيم الاستثمارات.

لكن رغم هذه النجاحات، لا يزال التحول الرقمي في المنطقة يواجه بعض التحديات، من أبرز هذه التحديات البنية التحتية الرقمية، التي لا تزال غير متكاملة في بعض الدول، مما يعوق قدرة الشركات والأفراد على التفاعل مع التقنيات الحديثة، إضافة إلى ذلك، يظل هناك غياب للتنسيق الكافي بين القطاعين العام والخاص في العديد من الدول، وهو ما يحد من قدرة هذه الدول على تنفيذ سياسات التحول الرقمي بشكل فعال، كما أن قلة الوعي بالتحول الرقمي في بعض

¹ عائشة بو عتيبة، وخيرة ويقي، الدبلوماسية الرقمية وبناء الصور الذهنية عبر وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة لبعض التجارب العالمية، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، ديسمبر 2019، ص 21-25.

القطاعات، خاصة في دول ذات دخل منخفض أو متوسط، قد تشكل عائقًا إضافيًا أمام تفعيل هذه التقنيات بشكل كامل.

- دراسات حالة: تحليل تجارب دول مختارة: في هذا السياق، يمكن تحليل تجارب بعض الدول في الشرق الأوسط التي اعتمدت التحول الرقمي في الدبلوماسية الاقتصادية بشكل جيد.

تعتبر الإمارات من الدول الرائدة في مجال التحول الرقمي في منطقة الشرق الأوسط، منذ عام 2020، عملت الإمارات على تطوير استراتيجيات رقمية متعددة لدعم التجارة والاستثمار. أحد أبرز المشاريع التي أطلقتها الإمارات هو إنشاء منصات رقمية لتيسير المعاملات التجارية بين الشركات المحلية والدولية، على سبيل المثال، تم تطوير منصات "البلوكتشين" لإجراء المعاملات المالية الحكومية، مما ساعد على تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بالمعاملات التقليدية¹، المملكة العربية السعودية تعتبر واحدة من أبرز الدول التي تبنت التحول الرقمي بشكل شامل ضمن استراتيجياتها الاقتصادية، خاصة من خلال رؤية "2030"، هذه الرؤية تركز على تطوير البنية التحتية الرقمية في المملكة وتسهيل الوصول إلى الخدمات الرقمية لمواطنيها وكذلك للمستثمرين الأجانب، انطلقت العديد من المبادرات الرقمية التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال من خلال تقنيات مثل التجارة الإلكترونية، المدفوعات الرقمية، والتحول نحو استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع الحكومي²، قطعت قطر خطوات كبيرة في مجال التحول الرقمي على مستوى الدبلوماسية الاقتصادية، منذ فترة طويلة، اعتبرت قطر التحول الرقمي من أولوياتها الوطنية، وركزت على بناء بنية تحتية رقمية متطورة لدعم التجارة الإلكترونية وزيادة الشفافية في المعاملات التجارية، من أبرز هذه المبادرات، تم إطلاق منصة "التجارة الإلكترونية" التي توفر للشركات والمستثمرين من داخل وخارج قطر فرصًا تجارية

¹ هاشم أيمن عودة , افضل الممارسات الحكومية في مجال الحكومة الرقمية في الشرق الاوسط: نحو تحول رقمي مستدام 2015, منشور على الرابط الالكتروني <https://share.google/ZaLITMzGDEp0J4Kwq>

² المصدر السابق .

متميزة، تهدف هذه المنصة إلى تحسين التفاعل بين الشركات وتوفير المعلومات والفرص التجارية المتاحة بشكل مباشر، مما يسهل عملية الاستثمار والتوسع التجاري. كما تسعى قطر إلى تفعيل الذكاء الاصطناعي في القطاع الحكومي من أجل تحسين الخدمات العامة، وتعمل على تطبيق تقنيات مثل "البلوكتشين" لضمان أمان المعاملات المالية والحد من الفساد في التعاملات الحكومية، في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، تسعى قطر إلى تعزيز مكانتها كمركز تجاري عالمي من خلال استخدام التقنيات الرقمية لتسريع الإجراءات التجارية وزيادة التعاون مع شركاء عالميين¹.

المطلب الثاني : تحليل التحديات (الفجوة الرقمية، الأمن السيبراني، الكفاءات) والفرص (الشفافية، الفعالية).

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط العديد من التحولات الرقمية الكبيرة في السنوات الأخيرة، خاصة في مجالات التجارة، والتواصل الدولي، والدبلوماسية الاقتصادية، ومع تزايد اعتماد الحكومات في المنطقة على التقنيات الحديثة لتحسين الخدمات الحكومية، وتعزيز جذب الاستثمارات، وزيادة التفاعل مع المجتمع الدولي، يواجه هذا التحول تحديات كبيرة، بالإضافة إلى فرص هائلة قد تسهم في تحسين الاقتصاد وتطوير مؤسسات الدولة، من بين هذه التحديات والفرص التي تبرز بشكل خاص: الفجوة الرقمية، الأمن السيبراني، والكفاءات البشرية من جهة، والشفافية، والفعالية من جهة أخرى.

1. التحديات:

أ . **الفجوة الرقمية:** على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية الرقمية في منطقة الشرق الأوسط، فإن الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية تظل تحدياً رئيسياً، الدول الغنية بالنفط مثل الإمارات والسعودية وقطر قامت باستثمارات ضخمة في تطوير الشبكات الرقمية والتكنولوجيا المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والبلوكتشين، في المقابل، تواجه بعض

¹ مرابطي عنيفة، مكانة البعد الاقتصادي في الدبلوماسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي، الجزائر، 2017، ص 24.

الدول الأخرى تحديات كبيرة في توفير الإنترنت عالي السرعة والبنية التحتية الرقمية الأساسية، هذه الفجوة تجعل بعض الدول غير قادرة على الاستفادة الكاملة من إمكانيات التحول الرقمي، مما يؤثر على قدرتها على جذب الاستثمارات والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي العالمي، كما أن هذا التفاوت يعمق التفاوت بين القطاعات داخل الدولة نفسها، حيث قد تجد الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في مواكبة التحولات الرقمية بسبب قلة الموارد مقارنة بالشركات الكبرى¹.

ب. **الأمن السيبراني:** يمثل الأمن السيبراني أحد أكبر التحديات في التحول الرقمي بالدبلوماسية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، تزداد المخاطر المتعلقة بحماية البيانات والمعلومات الحساسة على الصعيدين الحكومي والتجاري، الهجمات السيبرانية أصبحت تهديدًا كبيرًا للمؤسسات الحكومية والشركات في المنطقة، وغياب الاستعداد الكافي لمواجهة هذه الهجمات يهدد استقرار العمليات التجارية والحكومية، من الممكن أن تؤدي هذه الهجمات إلى تعطيل الخدمات الأساسية وفقدان الثقة بين المستثمرين، ولذلك، فإن تعزيز الأمن السيبراني وتطوير استراتيجيات الدفاع ضد الهجمات السيبرانية يعد أمرًا حيويًا لضمان استدامة التحول الرقمي².

ت. **الكفاءات البشرية:** يعد نقص الكفاءات البشرية في مجال التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه التحول الرقمي في منطقة الشرق الأوسط، فالكثير من دول المنطقة لا تمتلك عددًا كافيًا من المتخصصين المدربين في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، هذا النقص يمثل عائقًا أمام تنفيذ مشاريع التحول الرقمي بشكل فعال، على الرغم من زيادة الطلب على هذه المهارات، إلا أن العديد من الدول تقتصر إلى برامج تدريبية مهنية قوية

¹ بوردابن منيرة، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسطنطينية، الجزائر، 2009، ص 24.

² فيروز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 15، الجزائر، 2019، ص 12.

تواكب التطورات التكنولوجية، لذا، أصبح من الضروري الاستثمار في التعليم والتدريب لتنمية المهارات الرقمية للشباب ودعم الابتكار في هذا المجال¹.

3. الفرص

أ. الشفافية: يوفر التحول الرقمي فرصة كبيرة لتحسين الشفافية في الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال استخدام تقنيات مثل البلوكتشين، يمكن تعزيز الشفافية في المعاملات التجارية عن طريق توفير سجلات موثوقة وغير قابلة للتلاعب بها، هذا يساهم في الحد من الفساد وزيادة الثقة بين المستثمرين والدول، كما أن الشفافية تعزز العلاقة بين القطاعين العام والخاص من خلال تحسين إمكانية مراقبة الأنشطة الاقتصادية، مما يساهم في خلق بيئة أعمال أكثر استقراراً وجذباً للاستثمارات الأجنبية، الشفافية تعتبر أحد العوامل المحورية التي تساعد على تعزيز بيئة تجارية أكثر نزاهة، مما يساهم في تسريع التنمية الاقتصادية².

ب - الفعالية: التحول الرقمي يوفر فرصة كبيرة لتحسين فعالية الأداء الحكومي في المنطقة، من خلال تبني المنصات الرقمية المتكاملة، يمكن تسريع الإجراءات الحكومية وتقليل البيروقراطية، مما يحسن تجربة المستثمرين، كما أن الذكاء الاصطناعي يساهم في تحسين اتخاذ القرارات الحكومية من خلال تحليل البيانات وتقديم توصيات دقيقة لدعم السياسات التجارية والاستثمارية، يعزز التحول الرقمي من قدرة الحكومات على تحسين التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص، مما يساهم في زيادة الإنتاجية والكفاءة، فعالية الحكومة في تنفيذ السياسات الرقمية توفر قدرة أفضل على جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام³.

¹ موسى علاوي، عدم فاعلية المساعدات الخارجية، مجلة بحوث اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 69، بيروت، 2015، ص 142.

² Selwyn Jurre. Heterogeneous Effects of Economic Diplomacy, Ph.D. Thesis, Erasmus University Rotterdam, France, 2017, p. 30.

³ بيتر مارشيل، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة أحمد مختار، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 35.

ثالثا : تحليل تأثير جائحة كورونا على تسريع وتيرة التحول الرقمي: لقد ساعدت جائحة كورونا في تسريع التحول الرقمي في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كانت الجائحة بمثابة حافز رئيسي لتحفيز الشركات والدول على تبني التكنولوجيا الرقمية لمواجهة تحديات الأزمة¹، في قطاع الأعمال، اضطرت الشركات التي كانت تعتمد على الأساليب التقليدية إلى التوجه سريعًا نحو منصات التجارة الإلكترونية والعمل عن بُعد، مما ساعد في استمرارية العمليات التجارية، في قطاع التعليم، تزايد الاعتماد على منصات التعليم عن بُعد بشكل غير مسبوق، مما ساهم في تسريع تحول النظام التعليمي نحو الحلول الرقمية، كذلك، في القطاع الصحي، ساعدت الجائحة على زيادة استخدام الرعاية الصحية عن بُعد والتطبيقات الصحية الرقمية².

لكن في الوقت نفسه، كشفت الجائحة عن التحديات المرتبطة بالفجوة الرقمية، حيث عانت بعض المناطق والدول من صعوبة في توفير البنية التحتية الرقمية الأساسية، ما أثر على قدرة البعض في الاستفادة من الحلول الرقمية الجديدة³، كما أن زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية قد أبرز الحاجة الماسة لتعزيز السياسات الأمنية السيبرانية لحماية البيانات والمعلومات الحساسة⁴.

المبحث الثالث: تأثير التحول الرقمي والتوصيات: يعد التحول الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ركيزة أساسية لإعادة تشكيل أسواق التجارة الدولية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة⁵.

¹ جوزيف س. ناي، القوة الناعمة، ترجمة محمد توفيق، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 26.

² فاتنة عبد العال، العقوبات الدولية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 25.

³ محمود عبد الرحمن السيد البهلول، تداعيات (كوفيد 19) واثر التحول الرقمي في تنمية الموارد البشرية وعمل المؤسسات، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 3، جامعة المنوفية، مصر، 2022، ص 321-325.

⁴ المصدر نفسه .

⁵ دانا علي صالح، يعقوب مهدي عارف، دور الدبلوماسية الاقتصادية في مجال التعاون والصراع الدوليين، دراسة نظرية، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد الثاني، العدد الثالث، حزيران 2019، ص 22.

من خلال التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والتجارة الإلكترونية، تم فتح فرص جديدة للتعاون والتوسع الاقتصادي، ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات بحاجة للتعامل معها لتحقيق الاستفادة الكاملة.

المطلب الاول : تأثير التحول الرقمي على التجارة، الاستثمار، والتعاون الاقتصادي.

شهد العالم في العقدین الأخيرین تحولاً رقمياً هائلاً في جميع المجالات الاقتصادية، وظهرت تقنيات جديدة تساهم في تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز العلاقات التجارية بين الدول، لم يكن التحول الرقمي في مجالات التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي مجرد تحسين في الأداء، بل أصبح دافعاً رئيسياً لتطوير استراتيجيات جديدة تهدف إلى زيادة الكفاءة وتحقيق الاستفادة الاقتصادية، في هذا السياق، نرى أن التحول الرقمي أثر بشكل عميق على التجارة الدولية، حيث أصبح الإنترنت والتقنيات الحديثة أحد الأدوات الرئيسية التي تساهم في تحسين عمليات التجارة عبر الحدود وتيسيرها.

1. تأثير التحول الرقمي على التجارة: لقد أسهم التحول الرقمي بشكل كبير في تغيير شكل التجارة العالمية، إذ جعل التجارة عبر الإنترنت أكثر سهولة وفاعلية، من أبرز تأثيراته تيسير الوصول إلى الأسواق العالمية، ما ساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على التوسع والوصول إلى جمهور أوسع، منصات التجارة الإلكترونية، مثل أمازون وإيباي، مكنت الشركات من تقديم منتجاتها دون الحاجة إلى وجود فعلي في الأسواق المحلية أو الدولية، أصبح لدى الشركات القدرة على التوسع بسرعة، مما يعزز من النمو التجاري¹.

كما كانت تقنيات الدفع الرقمي أحد العوامل الرئيسية التي ساعدت في تسريع المعاملات التجارية عبر الحدود، المدفوعات عبر الإنترنت، مثل البطاقات الائتمانية والمحافظ الرقمية، سمحت للمستهلكين والشركات بتحويل الأموال بسرعة وأمان، هذه التقنيات ساعدت أيضاً في تقليل تكاليف المعاملات المالية، مما أسهم في تعزيز التجارة الإلكترونية بين البلدان.

¹ على حسين الشامسي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، دار الثقافة، عمان، 2007، ص 29 وما بعدها.

أما تقنيات تحليل البيانات، فقد مكنت الشركات من الحصول على رؤى دقيقة حول احتياجات العملاء والاتجاهات العالمية، مما ساعدها على اتخاذ قرارات تجارية مدروسة، باستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، أصبح بإمكان الشركات تحسين استراتيجياتها التسويقية وتقديم منتجات مبتكرة تلبي احتياجات السوق

2. تأثير التحول الرقمي على الاستثمار: لقد غير التحول الرقمي جذرياً كيفية جذب الاستثمارات، أصبحت منصات الاستثمار الرقمية أداة رئيسية لجذب رأس المال الأجنبي، حيث يمكن للمستثمرين الاطلاع على الفرص الاستثمارية عبر الإنترنت، باستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، يمكن للمستثمرين اتخاذ قرارات أفضل استناداً إلى معلومات دقيقة حول الأسواق والاتجاهات الاقتصادية¹.

تقنيات مثل البلوك تشين أيضاً حسنت الشفافية والأمان في المعاملات الاستثمارية، ما شجع المستثمرين على الاستثمار بثقة أكبر، من ناحية أخرى، ساعد التحول الرقمي في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنصات الرقمية مثل التمويل الجماعي، مما أتاح للمستثمرين الأفراد دعم المشاريع الناشئة.

3. تأثير التحول الرقمي على التعاون الاقتصادي: ساهم التحول الرقمي في تسريع التعاون الاقتصادي بين الدول، حيث أن تقنيات مثل المؤتمرات الرقمية والفيديو كونفرنس سهلت التواصل بين الحكومات والشركات والمنظمات الدولية، هذه التقنيات جعلت من السهل تبادل المعلومات واتخاذ قرارات سريعة وفعالة بشأن التعاون الاقتصادي، مما أدى إلى تسريع الإجراءات التجارية والتفاوض على الاتفاقيات، كما أن البيانات الرقمية أصبحت أداة أساسية في

¹ مارتين غريفيش، تيري أوكلان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 202-205.

التعاون بين الدول، إذ يمكن استخدامها لتحليل المعلومات الاقتصادية واتخاذ قرارات مستنيرة في مجالات مثل الأمن السيبراني والتنمية المستدامة¹.

4. دور التحول الرقمي في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي: ساعد التحول

الرقمي على تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، في المنطقة، تم توقيع اتفاقيات رقمية بين دول الشرق الأوسط لتسهيل التجارة الإلكترونية وحماية البيانات، مما سهل المعاملات التجارية بين هذه الدول، على المستوى الدولي، ساعدت المؤتمرات الرقمية في تعزيز التعاون بين الدول الكبرى والدول النامية، حيث تم تبادل المعرفة وتحديد سياسات مشتركة بشأن التجارة والتمويل والتنمية المستدامة.

5. تحليل العوامل المساعدة في تعزيز التحول الرقمي في التعاون الاقتصادي: تعزز

عدة عوامل من التحول الرقمي في التعاون الاقتصادي، مثل دعم الحكومات للبنية التحتية الرقمية، بما في ذلك الإنترنت عالي السرعة والتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، كما يعد التعليم الرقمي وتدريب القوى العاملة أحد العوامل الأساسية في تعزيز المشاركة في الاقتصاد الرقمي، فضلاً عن تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتسريع التحول الرقمي وزيادة الاستثمارات في التكنولوجيا.

المطلب الثاني : توصيات لصناع القرار لتعزيز التحول الرقمي.

في عصر التحول الرقمي، أصبح من الضروري لصناع القرار اتخاذ خطوات استراتيجية لضمان نجاح هذه العملية في دولهم، التحول الرقمي لا يقتصر فقط على تحديث الأنظمة التكنولوجية، بل يتطلب تغييراً شاملاً في الثقافة الاقتصادية والاجتماعية، في ما يلي، نقدم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تعزيز التحول الرقمي.

1 - بناء بنية تحتية رقمية متقدمة: تعد البنية التحتية الرقمية من الأساسيات التي تضمن نجاح التحول الرقمي، يجب على الحكومات توفير شبكات إنترنت عالية السرعة، وكذلك تبني

¹ سهيل حسين، الدبلوماسية الإسلامية: دراسة مقارنة في القانون الدولي المعاصر، دار الثقافة، عمان، 2006، ص 31.

تقنيات الجيل الخامس (5G) وتوسيع نطاقها ليشمل المناطق الريفية والناحية، هذا سيسهم في تسهيل التجارة الإلكترونية، الخدمات الحكومية الرقمية، والتعليم عن بعد، مما يعزز الاقتصاد الرقمي¹.

2 - تعزيز القدرات البشرية والتدريب المستمر: من الضروري الاستثمار في التعليم الرقمي على جميع المستويات، بدءًا من المدارس حتى التدريب المهني، يجب أن تكون المناهج الدراسية معدة لتأهيل الأفراد للمتطلبات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والأمن السيبراني، كما يجب توفير برامج تدريبية مستمرة للموظفين لتحسين مهاراتهم الرقمية والتكيف مع التطورات التكنولوجية².

3 - تبني سياسات حكومية داعمة للتحول الرقمي: ينبغي للحكومات وضع استراتيجيات واضحة تهدف إلى تشجيع الابتكار الرقمي، من المهم أن تشمل هذه السياسات تحفيز الشركات التي تعتمد على التقنيات الرقمية وتقديم حوافز ضريبية للمشروعات التي تستثمر في هذا المجال، كما يجب تشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص لتسريع عملية التحول الرقمي في القطاعات المختلفة³.

4 - تطوير إطار تشريعي وتنظيمي مرن: يعد تطوير قوانين مرنة تتماشى مع التغيرات التكنولوجية من الضروريات لضمان سلامة المعاملات الرقمية وحمايتها، يجب تطوير قوانين لحماية البيانات الشخصية، والتجارة الإلكترونية، والبلوك تشين، مع وضع سياسات واضحة للتعامل مع التهديدات الأمنية مثل الهجمات السيبرانية.

5 - تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية: تعد الشراكات الإقليمية والدولية أساسية لتبادل المعرفة والخبرات في مجال التحول الرقمي، يجب على الدول تعزيز التعاون مع الشركات

¹ د. محمود عبد ربه العجرمي، الدبلوماسية النظرية والممارسة، 2011، ص 25.

² موسى علاوي، مصدر سبق ذكره، ص 1522.

³ ماجدة علي صالح، مصدر سبق ذكره، ص 120-122.

الكبرى في مجال التكنولوجيا وتوحيد المعايير التقنية في المنطقة لتسهيل التجارة الرقمية وتقليص الفجوة الرقمية¹.

6 - التحسين المستمر للأمن السيبراني: يعتبر الأمن السيبراني من التحديات الكبرى في التحول الرقمي، من الضروري على الحكومات تعزيز قدراتها في هذا المجال من خلال توفير الدعم التقني، وتنفيذ سياسات لحماية البيانات الشخصية وتطوير الأطر القانونية لمكافحة الجرائم الإلكترونية².

7 - توسيع الشمول المالي باستخدام التكنولوجيا: يجب أن تسعى الحكومات إلى تعزيز الشمول المالي باستخدام الأدوات الرقمية، من خلال التوسع في المدفوعات الرقمية، يمكن زيادة الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق النائية، كما يمكن تشجيع استخدام العملات الرقمية لتسهيل المعاملات المالية بشكل آمن وفعال.

8 - دعم الابتكار وتعزيز بيئة ريادة الأعمال الرقمية: من المهم دعم بيئة ريادة الأعمال الرقمية من خلال توفير تمويلات للشركات الناشئة وتقديم الحوافز لتطوير الحلول الرقمية الجديدة، هذه الشركات تمثل محركاً رئيسياً للابتكار، ويمكنها أن تسهم في تعزيز الاقتصاد الرقمي³.

9 - مراقبة وتقييم مستمر للتقدم الرقمي: يجب أن تكون هناك آليات لمراقبة التقدم الرقمي بفعالية، من خلال استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية ، يمكن تقييم مدى نجاح المشاريع الرقمية ومدى تأثيرها في تحقيق الأهداف الاقتصادية، ذلك سيساعد في تحسين السياسات والإجراءات المعتمدة بشكل مستمر.

¹ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية، الإسكندرية، 2010، ص 88.

² عائشة بو عتيبة، وخيرة ويقي، الدبلوماسية الرقمية وبناء الصور الذهنية عبر وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة لبعض التجارب العالمية، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، ديسمبر 2019، ص 21-25.

³ بن ظاهر نائلة، الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس والمغرب)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018-2019، ص 64.

- اقتراح آليات للتعاون الإقليمي والدولي: يعد التحول الرقمي عنصراً أساسياً في تطوير الاقتصاد العالمي، ويقدم فرصاً كبيرة للنمو والتطور في مختلف المجالات، من أجل الاستفادة القصوى من هذا التحول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن تبني مجموعة من الآليات للتعاون الإقليمي والدولي:

1 - إنشاء منصات مشتركة للتجارة الرقمية عبر الحدود: يمكن لدول المنطقة تطوير منصات رقمية مشتركة لدعم التجارة الإلكترونية، مثل منصات المدفوعات الإلكترونية وأسواق التجارة الرقمية، هذه المنصات تساهم في تسهيل التجارة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، مما يعزز التكامل الاقتصادي¹.

2 - التعاون في تطوير شبكات البنية التحتية الرقمية: يجب التعاون في تحسين شبكات الإنترنت فائق السرعة وتوسيع الوصول إلى الإنترنت في المناطق الريفية، يمكن للدول إنشاء مراكز بيانات إقليمية وتحسين البنية التحتية للاتصالات، مما يعزز التكامل الرقمي في المنطقة².

3 - تبادل المعرفة والتقنيات الرقمية بين الدول: من خلال منصات إقليمية ودولية، يمكن تبادل أفضل الممارسات في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، هذا التعاون يساعد في تعزيز القدرات التقنية للمنطقة ويزيد من قدرتها على الابتكار³.

¹ أمال خالي، دروس التجربة الأندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنوع الاقتصادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، الجزائر، 2018، ص 54.

² فيروز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 15، الجزائر، 2019، ص 19.

³ جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: دكتور محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، السعودية، 2015، ص 46.

4 - تطوير أطر قانونية وتشريعية موحدة للدعم الرقمي: التعاون بين الحكومات والشركات الخاصة يمكن أن يساهم في تطوير مشاريع رقمية ضخمة، مثل منصات المدفوعات الرقمية والحلول السحابية، هذه الشراكات تدعم الابتكار وتساهم في تطوير القطاعات المختلفة.

5 - إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص: التعاون بين الحكومات والشركات الخاصة يمكن أن يساهم في تطوير مشاريع رقمية ضخمة، مثل منصات المدفوعات الرقمية والحلول السحابية، هذه الشراكات تدعم الابتكار وتساهم في تطوير القطاعات المختلفة¹.

6 - إنشاء برامج تدريبية ومبادرات تطوير الكفاءات الرقمية: ينبغي إنشاء برامج تدريبية تهدف إلى تعزيز المهارات الرقمية في المنطقة، مع التركيز على التقنيات المتقدمة مثل البرمجة والأمن السيبراني، التعاون مع المنظمات الدولية يمكن أن يساهم في تنفيذ هذه البرامج بشكل فعال².

7 - التعاون الإقليمي والدولي في مجال الأمن السيبراني: يجب على الدول التعاون في تطوير استراتيجيات الأمن السيبراني، وتبادل المعلومات حول التهديدات والهجمات الإلكترونية، يتضمن ذلك إنشاء شبكة إقليمية لمكافحة الجرائم السيبرانية وتدريب المتخصصين، بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات الدولية لتحقيق بيئة آمنة لتبادل البيانات وحمايتها³.

8 - تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الكبرى: التعاون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي يعزز التحول الرقمي في المنطقة من خلال توفير الدعم الفني والتمويل للمشروعات الرقمية الكبرى، الهدف هو استقطاب الموارد اللازمة لضمان

¹ سهى شويحنة، الدبلوماسية الاقتصادية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة حلب، سورية، 2013، ص 45.

² طاب الجمعي، وسيم حموتن، على دوار إبراهيم، دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 2، ص 11.

³ حسين عليوي المفرجي، وسارة سجاد الفتلاوي، "الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في إدارة الأزمة"، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة، ع62، (أيلول 2021)، ص 193-210.

استفادة الدول من الخبرات العالمية، يتطلب ذلك التعاون لوضع استراتيجيات وتنفيذ المشاريع الرقمية بدعم مالي وتقني¹.

الخاتمة: يتبين أن التحول الرقمي قد أصبح عنصراً حيوياً وأساسياً في تطوير وتعزيز قدرات الدبلوماسية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من 2020 إلى 2025.

فقد أتاح الاعتماد على التكنولوجيا والمنصات الرقمية فرصاً لتعزيز النفوذ الدولي، وتحقيق تكامل أكبر بين السياسات الاقتصادية والدبلوماسية، فضلاً عن تمكين الدول من استثمار مواردها بشكل أكثر فاعلية في بيئة عالمية متغيرة ومتسارعة. ومع ذلك، فإن هذا التحول يواجه تحديات متعددة تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، والأمن السيبراني، والقدرة على استيعاب التقنيات الحديثة على مستوى الكوادر البشرية، لذا يتطلب الأمر تفعيل استراتيجيات وطنية وإقليمية لتعزيز القدرات الرقمية، وتطوير السياسات التي تضمن الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا، مع الحفاظ على أمن المعلومات واستقرار الأنظمة. وفي ضوء ذلك، فإن المستقبل يفرض على دول المنطقة توجيه جهودها نحو بناء منظومة رقمية متقدمة ومستدامة، تواكب التطورات العالمية، وتدعم تفعيل دورها الدبلوماسي والاقتصادي بما يخدم مصالحها الوطنية ويعزز مكانتها التنافسية على الساحة الدولية.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية:

- أمال خالي، "دروس التجربة الأندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، الجزائر، 2018.
- هاشم ايمن عودة، أفضل الممارسات الحكومية في مجال الحكومة الرقمية في الشرق الأوسط: نحو تحول رقمي مستدام، 2015 منشور على الرابط الإلكتروني <https://share.google/ZaLITMzGDEp0J4Kwq>

¹ منيرة بودراد، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسطنطينية، الجزائر، 2009، ص 43.

- بيتر رودولف، *العقوبات الاقتصادية في السياسة الدولية*، ترجمة عدنان عباس، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، 2007.
- بيتر مارشيل، *الدبلوماسية الفاعلة*، ترجمة أحمد مختار، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005.
- جوزيف س. ناي، *القوة الناعمة*، ترجمة محمد توفيق، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.
- جبرمي جبر لك، *الدبلوماسية الاقتصادية الصينية: الحزام والطريق في الخليج العربي... التحولات الاستراتيجية وسط التنافس الإقليمي السعودي الإيراني*، ترجمة مريم المهنا، سلسلة دراسات مترجمة، الكويت، 2021.
- حسين عليوي المفرجي، وسارة سجاد الفتلاوي، "الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في إدارة الأزمة"، *مجلة مركز دراسات الكوفة*، جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة، العدد 62، (أيلول 2021).
- د. محمود عبد ربه العجرمي، *الدبلوماسية النظرية والممارسة*، 2011.
- دانا علي صالح، يعقوب مهدي عارف، "دور الدبلوماسية الاقتصادية في مجال التعاون والصراع الدوليين، دراسة نظرية"، *مجلة الدراسات السياسية والأمنية*، المجلد الثاني، العدد 3، حزيران 2019.
- رضا عبد السلام، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، المكتبة العصرية، الإسكندرية، 2010.
- سالي موفق، "التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، بغداد، 2017.
- سعيد محمد ابو عباء، *الدبلوماسية: تاريخها مؤسساتها انواعها قوانينها*، دار الشيماء للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2009، ص 21.
- سليمان ناصر، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية"، *مجلة الباحث*، عدد 1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002.
- سهى شويحنة، *الدبلوماسية الاقتصادية*، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة حلب، سورية، 2013.
- سهيل حسين، *الدبلوماسية الإسلامية: دراسة مقارنة في القانون الدولي المعاصر*، دار الثقافة، عمان، 2006، ص 31.
- طاب الجمعي، وسيم حموتن، على دوار إبراهيم، "دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى"، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، العدد 2، 2022، مصر.
- الطاهر القور، مقدمات حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، 2017، ص15: منشور على الرابط الإلكتروني <https://share.google/S4XyG9ugof2aS2q8i>
- عائشة بو عتيبة، وخيرة ويقي، "الدبلوماسية الرقمية وبناء الصور الذهنية عبر وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة لبعض التجارب العالمية"، *المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد 2، ديسمبر 2019.
- على حسين الشامي، *الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية*، دار الثقافة، عمان، 2007.

- فاتن عبد العال، *العقوبات الدولية الاقتصادية*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- فيروز مزياني، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، المجلد 08، العدد 15، الجزائر، 2019.
- كيث لومسدن، *علم الاقتصاد*، ترجمة خالد حبيب، التعليم العربي الدولي للنشر، لبنان، 2003.
- لؤي يحي الإرياني، *الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية*، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 11، 2014، ص 10.
- ماجدة علي صالح، "الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المتشابهة"، *مجلة الأمن القومي والإستراتيجية*، الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والإستراتيجية، مح 1، ع 1، (يناير 2023).
- مارتن غريفش، تيري أوكلاهان، *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*، مركز الخليج للأبحاث، ط 1، الامارات العربية المتحدة، 2008، ص 202-205.
- مرابطي عنيفة، "مكانة البعد الاقتصادي في الدبلوماسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي، الجزائر، 2017.
- بوردابن منيرة، "دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسطنطينية، الجزائر، 2009.
- موسى علاوي، "عدم فاعلية المساعدات الخارجية"، *مجلة بحوث اقتصادية*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 69، بيروت، 2015.
- نادية الهواس، "الدبلوماسية الاقتصادية: أية استراتيجيات؟"، *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية*، أحمد بوعشيق (ناشر)، ع 141، (2018).
- محمود عبد الرحمن السيد البهلول، *تداعيات (كوفيد 19) واثر التحول الرقمي في تنمية الموارد البشرية وعمل المؤسسات*، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، العدد 3، جامعة المنوفية، مصر، 2022، ص 321-325.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Olubu Kola Sadesina, "Foreign PDIC in an Era of Digital Diplomacy," *African Journal for the Psychological Study of Social Issues*, Vol. 19, No. 3, 2016.
- Peya Mashelenga, "The Economic Diplomacy of Small States: The Case of Namibia," University of South Africa, South Africa, 2015.
- Selwyn Jurre, "Heterogeneous Effects of Economic Diplomacy," Ph.D. Thesis, Erasmus University Rotterdam, France, 2017.
- Steven Bran, *Economic Diplomacy: Tools and Effects*, Yam Press, U.S.A, 2017.
- Yonder Emens, *Effectiveness of Economic Blocs*, Symon Press, U.S.A, 2016.